الأهرام

المصدر : الاهرام

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٥

عقدة «الماسادا».. وقتل الأسرى المصريين

د. فاخر محمود العسيلى

قضية اغتيال وإبادة اسرى الحرب المصريين من المدنيين والعسكريين فى حربى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ بايدى القوات النظامية الإسرائيلية، لا تتوقف عند حدود قتل الاسرى الذين كفلت لهم المواثيق الدولية ومبادىء واعراف المعاملات الإنسانية فى الحروب بل تتجاوزها إلى القاء الضوء الكاشف على تركيبة البنية الفكرية والعقائدية للمؤسسة العسكرية، التى استأثرت امدا توجيه دفة الأمور، ورسم خطى إدارة الأزمات، وتحديد الأهداف الاستراتيجية للحروب، واعتبار الباتها ومناهجها حجر الزاوية فى بناء الدولة الإسرائيلية، فليس من قبيل المصادفات البحتة ـ على سبيل الاستشهادات التاريخية ـ ان نتبارى وسائط الإعلام الإسرائيلية برمتها قبيل حرب ٥٦، وعلى مشارف حرب ٦٧ فى ابراز وتجسيم «عقدة الماسادا» لدى الإسرائيليين باستحياء حادثة حصار الرومان لقلعة كانت تتحصن فيها مفارز من القوى اليهودية، ما دفع هذه القوى إلى ارتكاب فعل الانتحار الجماعى لكيلا يقعوا اسرى فى ايدى القوات الرومانية، وكان هذا (الانعكاس الشرطى) قد صار ملازما لدفاع الإسرائيليين عن انفسهم اما «بنحر عدوهم» او بالانتحار الجماعى.

هذه العقدة التى تهيمن على فكر الإسرائيليين، وتشكل ردود افعالهم تجاه الأخيار، هى التى تحكم وتوجه فكر المؤسسة العسكرية التى تعد بدورها نواة وجود استمرار الدولة الإسرائيلية، وتغريها دوما باعتناق عقيدة الإبادة سواء طلبها وجدت المبررات او لم توجد، وتاريخ الحروب الإسرائيلية مع العرب منذ نشاتها يقدم ادلة متواصلة وموثقة على ان هذه الحروب المفتقرة إلى الشرعية الدولية كانت مدبرة وموجهة إلى ترحيل (عقدة الماسادا) إلى الجانب العربى، بمعنى القتل المعنوى للعرب خشية من القوة الإسرائيلية الساحقة، فان لم يرق إلى مستوى الردع المطلوب فان القتل المادى الجماعى للقوى النظامية والأسرى عسكريين ومدنيين كفيل بمنح القوة الإسرائيلية الشعور بالتميز، وغطرسة السيادة المطلقة التى تسوغ لإسرائيل ارتكاب هذه المذابح الهمجية المتجردة من المسئولية الحضارية.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

والمفارقة التى لا تخلو من كثير من تضارب الدوافع والغايات، ان المؤسسة المدنية، وهى وجه العملة الآخر للمؤسسة العسكرية فى إسرائيل قد شيدت اسطورة وجود الدولة الإسرائيلية على أسس ديمقراطية علمانية تقدم إسرائيل للمحافل الدولية فى صورة الدولة التى تقوم على مراعاة الشرائع والمواثيق الدولية، ودستورها الذى لم يعرف التبلور بعد، يبرز احتفاءها بالقيم والأعراف الإنسانية فى غير موقع الا ان هذه (الديمقراطية الاوليجاركية) او بمعنى آخر، (ديمقراطية الماسادا) لا تحتمل الا معنى واحدا، هو قصر هذه الديمقراطية التمييزية على طبيعة العلاقات ما بين مؤسسات الدولة فى إسرائيل، وحجبها عن التجسد فى ممارساتها وعلاقاتها مع دول الجوار لانها (ديمقراطية جيتوية) مما ادى إلى تحول هذه الديمقراطية بدورها إلى مؤسسة تعسكرت فيها المضامين والممارسات.

الامر الأكثر مرعاة للتامل، هو ذلك الفهم الذى يضعنا فى مواجهة الفكر الاستراتيجى للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية التى توجست خيفة عن سيرورة عمليات السلام، خشية ان يؤدى ذلك إلى تلقص نفوذها وتراجع أهمية ثقلها بعد مرحلة تدشين السلام، فعمدت إلى تاريث الغضب العربى، واستنبات مزيد من عوامل الشك والتربص، والقاء مجموعة من الألغام والأشواك فى طريق مسيرات السلام لاعاقتها، مما يدفع بسحب الحرب للتحويم فى سماء المنطقة منذرة بصراعات جديدة، وبذا تعود إلى احتلال مقدمة خشبة المسرح باعتبار انها بوليصة التامين الدائمة ضد المخاطر المحتملة، الأمر الذى يزج بدول الجوار إلى اعادة شحن موازنات التسليح بالمزيد من الأرصدة التى كان عليها تراكمها فى موازنات برامج التنمية، لكى تصل إسرائيل من وراء خطط القار الشعوب العربية إلى ترسيخ مفهوم وضرورة انبلاج عصر الشرق اوسطية وسوقها، باعتبار انها مشروع مارشال الإسرائيلى لانتشال الشعوب العربية من وهدة التخلف.. ابعد ما يكون عن المنطق ان نتصور ان (الكولونيل بيرو) قد تكلم اخيرا علو المصادفة من باب فتح اناء الذكريات لتتسرب منه الأبخرة التى طال احتباسها، بل الاكثر قربا من الحقيقة انه كان اداة منفذة لحلقة من سيناريو المؤسسة العسكرية التى بنت استراتيجية استمرارها على اساس انها محور وجود الدولة الإسرائيلية، فبرغم ان هذه الاشياء يسىء إساءة بالغة إلى مركزها العسكرى إزاء المؤسسات العسكرية العالمية، لكن ذلك على خطورته مجرد تكريبات تنتمى إلى ماض انطوت صفحته ونوزعت مسئوليته ما بين مجموعة من الضباط الأصاغر، ولا يمكن ان يعادل خسارتها الفادحة للمستقبل الذى يعيد إلى مخيلتها (عقدة الماسادا) التى ستحيق بها فى عصر بناء اسس جديدة للعلاقات مع دول الجوار فى ظل سيادة السلام، ان (بيرو) هذا ليس سوى محاولة يائسة لترداد اصداء البطولات العسكرية الماساوية، عساها تفلح فى نثله الجراح التى اندملت.

وفيما يتعلق بالحق المصرى العربى، فى وضع جرائم قتل الأسرى فى سياقها القانونى (الجنائى) والحضارى امام المجتمع الدولى، الذى دابت إسرائيل على التحدث إليه بلسان الدولة المغلوبة على أمرها والذى يمثل السلام لها غاية تسبق كل الغايات وعلى المفاوض المصرى والدبلوماسية المصرية ان تضاهى بكل ما تقتضيه المماثلة ما بين ما ارتكبته المؤسستان العسكريتان النازية والفاشية، وما اقترفته المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وتؤسس على ذلك قيم التعويضات الادبية، (سياسية ودبلوماسية) والتعويضات المالية والاقتصادية ومن ابده البدهيات ان تتقدم مصر إلى المؤسسات السياسية والقانونية الدولية، كالامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، وهيئة الصليب الاحمر الدولية بطلبات مناقشة والتحقيق فى هذه الانتهاكات والتجاوزات، وإصدار قراراتها واحكامها فى شانها، وليكن من شهود الإثبات الذين نستعين بهم فى دفوعنا أمام محاكم الموضوع هذا (البيرو) وشركاؤه، وعلى الجانب الآخر علينا ان نطلب شهادة عساف ياجورى ومفارز القوات الإسرائيلية المأسورة بواسطة القوات المصرية، لكى تسالهم هيئة القضاة او المحلفون عن مدى مراعاة مصر للمواثيق والقواعد الدولية فى معاملهم وقت ان كانوا اسارى فى حمى سيادة الضمير الحضارى، والشرائع السماوية، والقوانين الوضعية المعمول بها فى مصر التى اختبل الأسرى من ابنائها غدرا وتجاوزا وعدوانا □

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية